● للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

أمة 2016

قال إن الكويت أصبحت مكب نفايات لأصحاب الشهادات المزورة والكوادر السيئة

الصليلي: المجلس السابق والحكومة خيّبا آمال الشعب الكويتي

يحيى الحميدان

توقع مرشح الدائرة الرابعة هاشم الصليلي أن تكون نسبة التغيير في مجلس الأمة المقبل مرتفعة مؤكدا أنه سيشكل عهدا جديدا يعيد لبيت الأمة هيبته ومكانته على حد وصفه.

وأكد الصليلي في حوار مع «الأنباء» أن مخرجات عملية الانتخابات التي تدور في مختلف الدوائر الانتخابية حاليا سترجح كفة الفكر والوعي على حساب القبلية والطائفية معزيا ذلك إلى رجاحة فكر شريحة الشباب الواعي التي تشكل النسبة الأعلى من بين الناخبين في الوقت الراهن.

ووجه انتقادات عدة إلى أداء كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية السابقتين مضيفا أن المجلس والحكومة خيبا أمل الشعب الكويتي، وأن أعضاء البرلمان والوزراء لم يقفوا أمام مسؤولياتهم تجاه الكويت والشعب. رافضا في الوقت ذاته ما أسماه تقاعس نواب الأمة السابقين عن لعب الدور المنوط بهم في التشريع والرقابة الأمر الذي ترك المبادرة برمتها للحكومة التي شرعت في سن القوانين وإصدار القرارات التي لم تصب في مصلحة المواطن. مضيفا أن المحاصصة في تشكيل مجلس الوزراء لا تقوم على اساس اختيار الكفاءات لتولي الحقائب الوزارية واتخاذ القرارات المناسبة بقدر ما هي محاولات إرضاء دون مراعاة الخبرة والتخصص والمقدرة على تولي المسؤولية. والى تفاصيل اللقاء:

هاشم الصليلي

حلّ المجلس جاء نتيجة التوترات الإقليمية ويجب علينا توحيد الصف خلف القيادة

المجلس السابق تواطأ مع الحكومة ضد الشعب والحل قطع سلسلة الاستجوابات التي لم تسعف النواب

ما توجهك السياسي في خوض هذه الانتخابات؟

● **توجهي مستقل، لا اعارض لمجرد المعارضة ولن اكون ممن يدور في فلك الحكومة في صوابها وخطئها.**

ما أبرز القضايا والمحاور التي سيشتمل عليها برنامجك الانتخابي؟

● **القضية الرئيسية هي وحدة الصف، فنحن نشهد ما يدور حولنا من الحروب المشتعلة بالمنطقة هناك شبح حروب أخرى يلوح في الأفق، وهذا بطبيعة الحال ليس بعيدا عن الكويت، وبالتالي ارتأيت أن تعزيز الجبهة الداخلية من خلال الالتفاف حول القيادة من الأمور التي أصبحت ضرورة وطنية ملحة.**

هل ترى أن المجلس السابق لم يكن مواكبا للتحديات الامنية الخارجية ؟

● **مجلس الأمة السابق عليه العديد من الملاحظات التي لا تقف عند عدم مواكبته للتحديات الامنية الخارجية، بل هناك العديد من الاخفاقات منها انعدام الثقة بينه وبين الشعب نتيجة اداء أغلب أعضائه الذين اشتركوا مع الحكومة في فشل إدارة الازمات وتحقيق تطلعات المواطن، بل مرروا بعض القوانين والقرارات التي لاقت تذمر وحنق رجل الشارع، ورأينا نتائج مخجلة احيانا كقضية رفع اسعار الوقود، وقانون البصمة الوراثية وأحيانا التواطؤ النيابي مع الحكومة ضد المواطن، بل حاول بعض النواب تبييض صفحتهم بالإعلان عن الاستجوابات العاجلة للوزراء أملا في إخراجهم من المأزق، فجاء الحل ليصبح فرصة للمواطن الذي عانى كثيرا من أداء البرلمان ليقول كلمته وليختار الأجدر بعد تلك الإخفاقات النيابية.**

الحل جاء بهدف التغيير في التشكيلة النيابية السابقة، من وجهة نظرك كيف يتم التغيير؟

● **بصناديق الاقتراع، وأتوقع هذه المرة ستكون نسبة التغيير كبيرة جدا فبعد تجربة دامت ثلاث سنوات عجاف مع المجلس السابق، تم تحديد مستوى الأداء وتولدت قناعة لدى المواطنين بأن التغيير صار ضرورة ملحة فالمجلس المنحل كان دون المستوى المأمول وقد تخلى عن الدور المنوط به كبيت للأمة.**

والحكومة، كيف تقيمها؟

● **الحكومة عليها من المآخذ الشيء الكثير، فالوزراء ليس لهم دور ملموس في الإدارة هم يكتفون بتوقيع المناقصات او التعاقدات والاهتمام بالمسائل البسيطة كنقل الموظفين، وهذا ليس عمل الوزير الذي اصبح كثير من اهل الكويت يتندرون به ويصفونه بالمصطلح الشعبي «طمبور طين».**

ما السبب في ضعف أداء الوزراء من وجهة نظرك؟

● **الآلية التي يتم بموجبها اختيار الوزراء وأعني المحاصصة، فالمعيار فقط هو إرضاء الطائفة والعائلة والقبيلة والمنطقة.**

هل ترى ان إخفاق اتخاذ القرار باختيار الوزراء له انعكاسات سلبية غير ما ذكرت؟

● **بطبيعة الحال وبلا شك وهي كثيرة ومتشعبة، لكنني أود أن أتطرق إلى أساس المشكلة وهي آلية اتخاذ القرار، فالذي الحظه أن اغلب قرارات الدولة غير مدروسة، ولا تحاكي المنطق بأي شكل كان.**

الفشل الحكومي، ألا يقابله فشل آخر يتمثل في الاختيارات الشعبية للنواب؟

● **صحيح بل لا أبالغ إن قلت لك ان الحكومة كانت أحيانا أكثر رحمة وتعاطفا مع المواطن من المجلس، فخلال السنوات الثلاث الأخيرة اصدرت الحكومة العديد القوانين والقرارت عن طريق مجلس الوزراء.**

هل هذه إشادة بالحكومة؟

● **ليست إشادة بقدر ما هي نقد لمجلس الأمة حينما تلعب السلطة التنفيذية دور المشرع ويتقاعس النواب، هذا الخلل في قيام مؤسسات الدولة بواجباتها أدى في نهاية المطاف إلى الإضرار بالشعب.**

هل العلة في الأعضاء كأشخاص أم في التوجه العام والتشكيلة النيابية التي تكون منها مجلس 2013 أم في نظام الانتخابات الجديد بحسب قانون الصوت الواحد؟

● **نظام الصوت الواحد هو ما أدى إلى تلك المخرجات فالتجربة كانت جديدة على الناخب وحدث نوع من الارتباك في الاختيار، فظهرت لنا نتائج التصويت بالتوليفة التي تكون منها مجلس 2013، فكانت التجربة سيئة لأن نظام الصوت الواحد تجربة لا تزال حديثة ومع ذلك ارى ان هذه لم تأخذ حقها من الامهال الزمني وطبيعي ان تحدث الارتباكات.**

كيف تتوقع المخرجات المقبلة بعد هذه التجربة؟

● **حسب رأيي وتقييمي للوضع الحالي ووفق المعطيات التي أراها أتوقع أن معدل التمثيل القبلي والطائفي سينخفض، وسترجح كفة الفكر والوعي.**

اهتمامك بفئة الشباب ألا يقودك إلى قضية التعليم؟

● **لا شك فالتعليم في الكويت يستهلك ما لا تقل نسبته عن 20٪ من الموازنة العامة للدولة، ولو نظرنا إلى حال المؤسسة التعليمية في الكويت سنرى العديد من المعضلات التي تجعل واقعها أبعد ما يكون عن البيئة الصحية للتعليم.**

الخدمات الصحية بالكويت والجهراء تحديدا، كيف تراها؟

● **حال هذه من تلك فالكويت مع الاسف اصبحت مكب نفايات لأصحاب الشهادات المزورة والكوادر السيئة من الخارج، ولو نظرنا إلى محافظة الجهراء نظرة مجهرية لوجدنا ان هذه المعدلات تزداد، فعلى الشأن الداخلي نجد أن أي عنصر رديء يعمل في مهنة الطب في أي منطقة أو محافظة في الكويت، إذا ما أريد معاقبته على فعل خاطئ ارتكبه، يتم نقله إلى محافظة الجهراء سواء في المستشفى العام واليتيم للمحافظة أو أحد مراكزها الصحية، ومستشفى الجهراء في حد ذاته ستجده ملفا منفردا بالمشكلات الأزلية إذ كيف لمستشفى واحد أن يوفر الخدمات الطبية لمئات الآلاف من البشر؟ وخير شاهد على ذلك عندما تعرض المستشفى لحادثة حريق منذ سنوات، أصيب مستشفى الجهراء بحالة شلل تام، ولولا الله سبحانه ثم قيام الدكتور منصور العرف صاحب مستشفى خاص بإنقاذ الموقف حينما أمر بتحريك سيارات الاسعاف لنقل المرضى ذوي الحالات الطارئة وتسخير مستشفاه الخاص، جزاه الله عن اهل الجهراء كل خير، لوقع ما لا يحمد عقباه.**

المرأة الكويتية، ما نصيبها من برنامجك الانتخابي؟

● **لها نصيب الأسد، فمن ضمن برنامجي الانتخابي متابعة قضية قطع اعانات الشؤون، كذلك قانون التقاعد الجديد إذ ليس من المنطقي ان تقضي المرأة اغلب سنوات عمرها في أروقة مواقع العمل، ولذلك يجب إعادة النظر في قانون التقاعد وتخفيض سنوات الخدمة، كذلك ما المانع من منح المرأة العاملة فرصة تخفيض ساعة من ساعات العمل إما بتأخير الحضور أو تقديم الانصراف، وفي هذه فائدة لها وكذلك فائدة عامة أوسع وأشمل وهي تخفيف الازدحامات المرورية التي تبلغ ذروتها صباحا وعند انتهاء الدوام فبذلك تستطيع أن تعمل توازنا بين عملها ومسؤولياتها كزوجة وربة أسرة وأم، وإلا فستكون العواقب جدا وخيمة ليس عليها فقط او على أفراد أسرتها، وإنما على المجتمع ككل.**

ماذا عن قضية البدون؟

● **لم أضعها ضمن حملتي الانتخابية وأرفض التطرق لها مطلقا لا من قريب ولا من بعيد.**

ألا تؤمن بعدالتها؟

● **بل أؤمن بعدالة هذه القضية كامل الإيمان فإخواننا البدون ليسوا بغريبين علي ولا انا غريب عنهم، هم من جماعتي وجيراني واصدقائي وزملائي، لكنني لن أجعلهم مادة لحملتي الانتخابية، وإن كان هناك حديث عن هذه القضية العادلة والمستحقة فسيكون تحت قبة عبدالله السالم، وليس في هذه المرحلة، انا رجل أخاف الله وأستحيي أن تقع علي صفتين من صفات المنافقين الذين إن وعدوا أخلفوا، وإن حدثوا كذبوا، هذه امانة لن يضعها هاشم الصليلي على عاتقه من اجل انتخابات.**

أمة 2016

يتشرف
مرشحكم بالدائرة الأولى
صلاح عبدالرضا خورشيد

بدعوتكم لحضور الندوة الرجالية
بعنوان
هرم الإصلاح الاقتصادي .. مقلوب
وذلك اليوم السبت الموافق 2016/11/12
الساعة 7:30 مساءً
في ديوان الدكتور جعفر العريان
مشرف - ق 3 - ش 6 - م 25

يدير الحوار
الإعلامي: خليل العريان

بن حثلين يفتتح مقره الانتخابي غدا الأحد في العقيلة

محمد سلطان بن حثلين العجمي

يفتتح مرشح الدائرة الخامسة محمد سلطان بن حثلين العجمي مقره الانتخابي مساء غد الأحد في منطقة العقيلة بجانب «ذا جيت مول».

البرامج الانتخابية تختلف باختلاف أهداف المرشحين

د. محمد الفيلي

الفيلي: نحن أمام تحديات حقيقية بعضها يتصل بالوضع الإقليمي الذي لا نملك تجاهه سوى الالتفاف حول بعضنا البعض

المقاطع: البرامج الانتخابية للمرشحين عبارة عن التزام أدبي بوعود وأمنيات غير قابلة للتطبيق

د. محمد المقاطع

تختلف البرامج الانتخابية لمرشحي مجلس الأمة 2016 باختلاف الأهداف التي يسعى المرشحون لإنجازها عند فوزهم بأحد مقاعد البرلمان إلا ان مساحة الاتفاق على بعض القضايا تبقى أكبر من هوامش الاختلاف. ومع انطلاق الحملات الانتخابية للاستحقاق البرلماني في 26 الجاري بدأ المرشحون بالاحتكاك المباشر مع الناخبين او عبر وسائل التواصل الاجتماعي بهدف كسب أصواتهم من خلال ما يحددونه من أهداف في برامجهم الانتخابية.

وفي ضوء الأجواء الديموقراطية التي يشهدها الشعب الكويتي حاليا بعد حل البرلمان الأخير بمرسوم أميري تبنى عدد من المرشحين برامج واقعية تجذب إليها الناخبين ما يعكس تصميما على الفوز فيما تبنى آخرون برامج انتخابية يصعب تنفيذها على أرض الواقع، كما يرى ذلك الكثيرون. وفي قراءة لبرامج عدد من المرشحين والمرشحات يظهر حجم التفاوت في تلك البرامج من حيث الشمولية والتخصص إلا انها تتشارك في القضايا التي يتفاعل معها الناخبون وأهمها الصحة والتعليم والإسكان. وتحمل البرامج الانتخابية في طياتها الكثير من الوعود فيما تبقى الكلمة الأخيرة للناخبين في صناديق الاقتراع، لاسيما مع ازدياد وعيهم ومعرفتهم بالقضايا المطروحة والنواب السابقين والمرشحين وأطروحاتهم. وطالب بعض المرشحات بتطبيق حول بعضنا البعض لمواجهته وهناك التحديات المرتبطة بسعر النفط لنكون أمام حلين فقط اما التفكير في وسائل جديدة لخلق دخل حقيقي إضافي او تقليص النفقات».

وقال ان «المرشحين يبتعدون عن طرح تلك التحديات في برامجهم الانتخابية بشكل جاد خوفا من خسارة الأصوات» ما جعلها باهتة لا تحمل طرحا جادا للمشكلات الحقيقية. من جهته، قال الخبير الدستوري وأستاذ القانون في جامعة الكويت د.محمد المقاطع في تصريح مماثل ان «البرامج الانتخابية للمرشحين عبارة عن التزام أدبي بوعود وأمنيات غير قابلة للتطبيق ولا تنفع الناخب بإنجاز ملموس».

وأضاف ان «بعض البرامج الانتخابية لا تعبر كذلك عن كفاءة المرشح ولا تعكس قدراته إذ إن كثيرا منها تعد من قبل شركات الدعاية والإعلان أو لجان إعلامية دون أن يكون للمرشح دور فيها».

وذكر ان «العمل البرلماني يحتاج لتعاون وتعاضد جهود الأعضاء ومد جسور التعاون مع الحكومة حتى يتم إنجاز تلك الأمنيات التي يطلقها المرشحون تحت أسم البرامج الانتخابية». وقال ان «ما يطرحه المرشحون هو تشخيص لمشكلات البلد من دون تقديم الحلول الدقيقة والواقعية لها» داعيا الى «بذل المزيد من الجهود والتعاون بعيدا عن المصالح والأجندات الخاصة لمعالجة مشكلات البلد وإخراجه من دوامة اللف حول الذات».

نظام (الكوتا) النسائية في البرلمان في ضوء هيمنة «ذكورية المجتمع» رغم دخول المرأة في المعترك السياسي والاقتصادي والإعلامي بعد إقرار حقوقها السياسية في الترشح والانتخاب في 2005.

أما مساحة الاتفاق بين المرشحين والمرشحات فتركزت على قضايا الشباب والتعليم والصحة والإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إضافة الى قانون البصمة الوراثية والجنسية وكذلك تشريع قانون يجرم خطاب الفتنة والطائفية والكراهية في الكويت. وفي هذا الصدد، قال أستاذ القانون العام الخبير الدستوري د.محمد الفيلي في لقاء مع (كونا) ان «البرنامج الانتخابي بالمعنى الفني المنضبط هو مجموعة من التصورات تتضمن حلولا لمشكلات تواجه المجتمع ليتحول بعد ذلك الى برنامج تنفيذي ولكن ما نراه في الكويت هو أقرب لرؤى وآمال وطموحات». وذكر الفيلي «اننا أمام تحديات حقيقية بعضها يتصل بالوضع الإقليمي الذي لا نملك سوى فكرة الالتفاف